

Distr.: General  
12 January 2017  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة  
الدورة الحادية والسبعون  
البندان ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال  
النزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان  
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها  
على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي  
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين  
العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بمبادرة حديرة بالثناء من  
الرئاسة السويدية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بشأن موضوع منع نشوب النزاعات  
والحفاظ على السلام، الذي يتسم بالأهمية وي طرح في الوقت المناسب، وبالإضافة إلى البيان  
الذي أدلى به وفد جمهورية أذربيجان في المناقشة، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

تقدّر جمهورية أذربيجان تقديرا عاليا نداء الأمين العام من أجل السلام الذي أصدر  
في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتؤيده بصورة تامة. وستكون أذربيجان شريكا نشطا وقويا  
يسهم إسهاما حقيقيا في الجهود المشتركة الرامية إلى جعل عام ٢٠١٧ سنة للسلام.

ويشكل مبدأ التسوية السلمية للنزاعات إحدى ركائز ميثاق الأمم المتحدة والنظام  
القانوني الدولي. ويتمثل هدفه الأساسي في إلزام الدول بأن يحترم كل منها سيادة الدول  
الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد  
باستعمال القوة أو استعمالها.



ولا يتطلب القانون الدولي مجرد التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات أو حلها، بل أن تكون تلك النتيجة مصحوبة بعملية تنسجم مع معايير معينة. ومن المهم ألا تستخدم أطر وآليات منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات كأداة لترسيخ الحالة التي تنتج عن العدوان والتطهير العرقي وتعزيز الحلول غير القانونية بداهةً. وستفشل أي محاولات لفرض أو تشجيع مثل هذه الحلول في توفير الأسس اللازمة لتحقيق السلام المستدام والاستقرار في الأجل الطويل.

وينبغي على سبيل الأولوية إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرارات التي اتخذتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.

ومن المهم أيضا التأكيد على دور سيادة القانون في إحلال السلام المستقر والدائم. ولا يمكن إنكار ضرورة تسليط الضوء على الوقائع الحقيقية ومكافحة الإفلات من العقاب.

ويجب أن تكون الجهود المبذولة في هذا السياق خالية من الانتقائية والنهج ذات الدوافع السياسية، مهما كانت درجة الصعوبة أو حتى عدم الواقعية التي قد يبدو أنها تنطوي عليها. والحقيقة القاسية في الواقع هي أنه حيثما تطفئ المصالح السياسية وتغيب وحدة الهدف على الصعيد العالمي، يصبح القانون الدولي وأي التزامات كانت دون فعالية. وكما تبين الممارسة، تسهم المعايير المزدوجة في تطبيق المبادئ التي توجه العلاقات بين الدول في زعزعة الاستقرار وتعرقل التدابير الوقائية الفعالة.

وموقف أذربيجان الثابت فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر معروف جيدا، وهو ينبع من اهتمامها الصادق بالإسهام في تحقيق السلام المستدام في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم، وكذلك من تجربتنا العملية في مواجهة العدوان المسلح، والنزعة الانفصالية التي تتوسل العنف، والاحتلال العسكري الأجنبي، والتطهير العرقي.

وقد أفضى العدوان المستمر الذي تقوم به أرمينيا على أذربيجان إلى الاستيلاء على جزء كبير من أراضي أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورنو - كاراباخ والمقاطعات السبع المجاورة لها وبعض المناطق المفصولة عن أذربيجان، وأودى بحياة عشرات الآلاف من الناس، ودمّر مدنا وأسباب معيشة، وأدى إلى الطرد القسري لأكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم. وارثكبت في سياق النزاع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية.

وسيصادف الشهر المقبل مرور الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجريمة البشعة التي ارتكبتها القوات المسلحة الأرمينية والقوات التابعة لها بحق مدنيي بلدة خوجالي الواقعة في منطقة ناغورنو - كاراباخ التابعة لأذربيجان والمدافعين عنها. ويمثل ما حدث في خوجالي في شباط/فبراير ١٩٩٢ أكبر مجزرة شهدتها النزاع. فقد انطوى الاستيلاء على البلدة على القتل الوحشي لمئات الأذربيجانيين، كان منهم نساء وأطفال ومسنون، وجرح آلاف من المدنيين وأخذوا رهائن، لا يزال كثيرون منهم في عداد المفقودين، في حين أن البلدة دمرت تدميرا تاما.

وفي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن قراراته ٨٢٢ و ٨٥٣ و ٨٧٤ و ٨٨٤، التي أدان فيها استخدام القوة ضد أذربيجان، واحتلال أراضيها، والهجمات على المدنيين، وقصف المناطق المأهولة بالسكان. وفي تلك القرارات، أكد المجلس من جديد احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وأكد من جديد أيضا أن منطقة ناغورنو - كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال الأرمينية من جميع الأراضي المحتلة.

وبما أن السويد ترأس حاليا مجلس الأمن، أود أن أشير إلى الزيارة التي قامت بها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وزيرة خارجية السويد آنذاك البارونة مارغاريتا أف أوغلاس إلى بلدان جنوب القوقاز الثلاثة بصفتها رئيسة مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فلدى وصولها إلى يريفان في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أدلت ببيان أكدت فيه أن اكتساب الأراضي بالقوة لا يمكن قطعا أن يكون مسموحا أو مقبولا كأساس للمطالبات الإقليمية<sup>(١)</sup>. وفي التقرير الذي صدر لاحقا عن نتائج الزيارة، أكدت رئيسة مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بصورة خاصة الدور غير البناء للجانب الأرميني وأعربت عن القلق البالغ إزاء سياسة حرق الأراضي غير المقبولة التي تمارسها القوات المسلحة التابعة له<sup>(٢)</sup>.

وفي نفس الوقت الذي كانت تتوافر فيه إمكانية حقيقية لوقف إراقة الدماء وإنقاذ أرواح الآلاف من الناس والاستثمار في التنمية والازدهار، واصلت أرمينيا سياستها التوسعية.

(١) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٨٤، براغ، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(٢) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٣٠١، براغ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

ولم يتغير إلا القليل جدا، إن كان ثمة تغير، منذ ذلك الحين. فمطالب مجلس الأمن القائمة على المبادئ لا تزال دون تنفيذ، وجهود الوساطة التي بُذلت طوال ما يقارب ٢٥ سنة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تسفر حتى الآن عن أي نتائج.

وترفض أرمينيا باستمرار البدء بإجراء مفاوضات سلام هادفة، وهي تعرقل عملية تسوية النزاع وتلجأ بانتظام إلى مختلف الاستفزازات لتصعيد الوضع في منطقة النزاع وتسعى إلى ترسيخ الوضع الراهن.

والسبيل الوحيد لتحقيق حل متين ودائم هو ضمان الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من منطقة ناغورنو - كاراباخ وسائر الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وهذا هو ما يطالب به القانون الدولي ومجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم